شبّهت بعض مكاتب المفتشين بـ"أجهزة النظام السابق"

نزاهة البرلمان: المشاركة في الحكومة عطلت عملنا الرقابي

اتهمت لجنة النزاهة النيابية ما أسمته بالصفقات السياسية، بعرقلة أداء الرقابة البرلمانية، داعية الى خلق معارضة برلمانية حقيقية تقف ضد كافة ملفات الفساد، باعتبارها واحدة من أخطر القضايا التي تشهدها البلاد في الوقت الحالي، في حين شبهت بعض مكاتب المفتشين العموميين في وزارات الدولة "بأجهزة النظام السابق"، لأنها تعمل وفق ذهنيات ضابط الأمن الذي كان يستخدمه صدام داخل مؤسسات الدولة.

□ بغداد / المدى

وتقول اللجنة إنها أنجزت خلال الفترة الماضية أربعة ملفات خطرة، وتمت إحالتها للقضاء، وبينها الأبنية المدرسية الحديدية المسؤولة عنها وزارة التربية، واعمار الفنادق ضمن خطة بغداد لتضييف مؤتمر القمة العربية، وما يتعلق بعقود أمانة بغداد، فضلا عما يعرف بالملفات العشرة لوزارة الدفاع.

وقال نائب رئيس اللجنة احمد الجبوري في تصريح نقلته وكالة البغدادية نيوز : ان"اصلاح العملية السياسية في العراق لا يأتي إلا بوجود معارضة برلمانية حقيقية تراقب الدور الرقابي وتقف ضد كافة الملفات لا سيما ملف الفساد الذي اصبح من اخطر القضايا." يشار إلى أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١١، ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين اعتبر قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانيا وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

وأوضح الجبوري:ان"اغلب القضايا تمر بصفقات بين الكتل السياسية مما أدى الى إضعاف الدور الرقابي لمجلس النواب ، مبينا ان الكتل مشاركة في الحكومة و بالتالي لا تسمح او تؤثر بشكل كبير في أي رقابة حقيقية تصدر من اي نائب او من اي جهة اخرى".

وأعلنت هيئة النزاهة، مطلع الأسبوع الماضي، عن حسم المحاكم المتخصصة في عموم العراق باستثناء إقليم كردستان ١٥٣٥ قضية خلال العام الماضي ٢٠١١ بحق ١٦٦١ مدانا بالتورط في جرائم إضرار بالمال العام، مشيرة إلى أن تلك الأحكام صدرت في دعاوى حققت فيها مكاتب التحقيقات التابعة لها.

وأعرب نائب رئيس لجنة النزاهة النيابية عن اعتقاده بأن"إصلاح العملية السياسية في العراق لا يأتي إلا بوجود معارضة برلمانية لمواجهة الفساد الذي أصبح من اخطر القضايا التي تحاول هدم بناء الدولة العراقية."

وتابع:أن" الفساد انعكس سلبا على المواطن العراقي من خلال سوء الخدمات والأمن والاقتصاد والبطالة، لذلك نعتقد أن على مجلس النواب وعلى رؤساء الكتل ان يعيدوا النظر بهذه الأمور وان يتيحوا لكل النواب دورهم الرقابي.

حذر تقرير أصدره مكتب "لجنة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق" التابعة للكونغرس الأميركي، في الأول من شباط الحالي، من أن الفساد يمثل تهديدا كبيرا على العراق الذي يعتبر احد اقل دول العالم قدرة على ضبط هذه الآفة، لافتا في هذا المجال الى عدم كفاءة الأنظمة القانونية التي وضعت بعد اجتياح العراق عام ٢٠٠٣، إلى جانب الضغوط والتهديدات التي يتعرض لها الموظفون المسؤولون عن مواجهة الفساد على أعلى المستويات.

وبخصوص عمل مكاتب المفتشين العموميين قال الجبوري " نحن نعلم ان مكاتب المفتشين العامين هي جزء من منظومة مكافحة الفساد في وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة لكن هناك البعض من هذه المكاتب يتصرف بطريقة تعيد الى الأذهان ما كان يحدث في النظام السابق من قبل ضباط الأمن في الدوائر والوزارات الحكومية وما كان لهم من نفوذ وتسلط على الموظفين ". ونقلت وكالة كل العراق عن الجبوري القول أمس ان " الأسلوب المتطرف في بعض دوائر ومكاتب المفتشين العامين جعلت الموظف في مؤسسات الدولة ينأى بنفسه ويخشى من الإبلاغ عن حالات فساد خوفاً من المضايقات وأحيانا من الملاحقات القانونية على الرغم من وجود صلاحية لرئيس هيئة النزاهة بالقيام في حفظ تلك البلاغات والاخبار عن حالات الفساد مما ينعكس سلباً على جهود محاربة الفساد وتفعيل الدور الرقابي وحتى على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ".

وكان الناطق الرسمي باسم لجنة النزاهة النيابية جعفر الموسوي ذكر في تصرح انّ" لجنته تبحث إنهاء مهام المفتشين العامين في وزارات الدولة بسبب تدخلات بعض المسؤولين في سير أعمالهم". في حين بين النائب عن كتلة الاحرار أمير الكناني أن " دائرة المفتشين العامين أثبتت انها مؤسسة زائدة لامتلاك البلد اكثر من جهة رقابية، منها هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ، كما انها لم تقدم شيئاً خلال الفترة السابقة "، مشيرا الى أن " هذه المؤسسة تكون دائماً مرتبطة بالوزير والوزير يكون مهيمنا على هذه الدائرة كون القانون لا يمنحها الحق بالارتباط بأي جهة اخرى في الوزارة وبالتالي تكون علاقة رئيس ومرؤوس".

وتعاني البلاد حالات فساد مالي واداري كبيرة بمختلف اجهزة الدولة كما يحتل العراق في تقارير دولية عن الفساد المالي والاداري مراتب متقدمة بحجم الفساد على الصعيد العالمي. واقر مجلس النواب العراقي في أيلول عام ٢٠١١ ، بالأغلبية خلال جلسته الـ٣٢، قانون هيئة النزاهة، مؤكداً أنه سيسهم بتقليل الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة من خلال منح الهيئة صلاحيات أكبر بالتعامل مع ملفات الفساد المستشري في تلك المؤسسات.

يذكر أن العراق أسس العديد من الدوائر الرقابية بعد ٢٠٠٣ في محاولة للحد من الفساد، منها هيئة النزاهة، ودائرة المفتش العام، وديوان الرقابة المالية، ولهذه الدوائر لجان فرعية في مختلف دوائر الدولة، إلا أن اغلب المراقبين يؤكدون أن جميع هذه المؤسسات لم تحد من الفساد المالي والإداري في دوائر الدولة.

لجنة النزاهة النيابية.. ارشيف

مفاوض للتحالف الوطني: لا بدَّ من تعديل الدستور

□ بغداد/ المدى

اعتبر عضو في الوفد المفاوض للتحالف الوطني ان هناك ضرورة كبيرة لتعديل الدستور، معربا عن أسفه لعدم استكمال النصوص الدستورية التي بحاجة الى تشريع، يأتي ذلك في وقت اتهم مجلس محافظة البصرة، الجمعة، وزير شؤون المحافظات طورهان المفتي بـ"الجهل" في ماهية بنود الدستور، مبيناً ان هنالك "عدم فهم متعمد" للدستور ايضا من قبل الحكومة الاتحادية.

ويذكر ان المادة (١٤٢) من الدستور تنص على تشكيل مجلس النواب في بداية عمله لجنة من اعضائه تكون ممثلة للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي ، مهمتها تقديم تقرير الى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز اربعة اشهر ، يتضمن توصية بالتعديلات الضرورية وتحل اللجنة بعد البت في مقترحاتها .

وأكد رئيس كتلة الأحرار البرلمانية بهاء الاعرجي ان هناك ضرورة وحاجة أصبحت ملحة لتغيير وتعديل الدستور، وهناك ضغط كبير تمارسه الجماهير،لتعديل بعض بنود الدستور بما ينسجم مع المتغيرات الحاصلة في العملية السياسية" .

وأضاف :ان التعديلات تحتاج الى وقت وتوافقات بين الكتل السياسية .

وبين الاعرجي" ان الدستور نص على ضرورة تشريع (٥٥) قانونا ،لكن لغاية الآن لم يشرع سوى ١٤ قانونا فقط".

وتابع "بعد استكمال القوانين بموجب ما نص عليه الدستور ،ممكن ان نضع نصوصا قانونية لتعديلات ضمنية لفقرات الدستور خصوصا فيما يخص المؤسسات والوزارات" .

وأشار الى"ان المادة ١٤٠ لا تزال تشهد سجالا سياسيا حادا وتفسيرات مختلفة وليس من الضروري ان تكون التعديلات تنطلق من هذه المادة.

وعلى صعيد آخر قال نائب رئيس مجلس محافظة البصرة احمد السليطي في تصريحات صحفية امس"، إن "تصريحات وزير الدولة لشؤون المحافظات بشأن صلاحية مجالس المحافظات في التشريع التي عدها مخالفة للدستور تنم عن جهله ببنود الدستور".

وأوضح السليطي "طالبنا رئاسة الوزراء في وقت سابق بسحب مسودة التعديل الثاني لقانون ٢١ من مجلس النواب، وذلك لتضمين هذه التعديلات إلغاء حق مجالس المحافظات في التشريع من قبل الحكومة الاتحادية".

وتنص المادة الثانية من قانون ٢١ لعام ٢٠٠٨ على اولا: مجلس المحافظة هو أعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الإدارية للمحافظة وله حق إصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية.

وتؤكد الفقرة الثانية من هذه المادة على ان يخضع مجلس المحافظة والمجالس المحلية لرقابة مجلس النواب.

وبين السليطي ان "الاصرار على استخدام كلمة الحكومة المركزية من قبل المسؤولين في الحكومة الاتحادية يدل على عدم فهم متعمد للدستور العراقي الذي لم يورد كلمة الحكومة المركزية في اي من بنوده وفقراته ، بل اكد على تسمية الحكومة الاتحادية".

الكردستاني يلعب دور الوسيط بين الكتل المتناحرة

واشنطن تتصل بأطراف الأزمة السياسية وتحثهم على التسوية

علاوي — المالكي

□ بغداد / المدى

اعتبرت مجلة "ناشيونال انترست" الأميركية في تقرير تحت عنوان "العراق على شفير الهاوية"، إن "الحفاظ على وحدة العراق ليس نزهة لكل الأطراف الداخلية والخارجية المعنية، هناك صعود وهبوط"، مشيرة إلى دور التحالف الكردستاني الرئيسي في لعب دور الوسيط بين القوى السياسية المتناحرة.

وحسب وكالة كردستان للأنباء فقد أشارت المجلة الأميركية في تقرير كتبه مورتون ابراموفيتز وجيسيكا سيمز، الى أن الجميع يعلم بأن سقوط الرئيس السوري بشار الأسد ونظامه سيكون له تداعيات كبيرة على كل من العراق وإيران ويمكن ان يؤدي بهم إلى سيناريوهات لم تتضح صورتها بعد.

وقالت "حتى اللحظة تسجل التوترات الطائفية في العراق تراجعاً ملحوظا، حيث اتفق زعماء القائمة العراقية على العودة إلى الحكومة، على الرغم من أن القضايا الأساسية للسلطة والثقة المفقودة بين الأطراف لا تزال من دون حل، خصوصاً أن الحكم الأحادي الذي يمارسه نوري المالكي في العراق لم يعد مقبولاً". واعتبرت أنه "يتوجب على كل من الولايات المتحدة وأنقرة البحث عن سبل لحماية الحكومة في العراق والحفاظ على وحدة أراضيه".

وأضافت ان " الولايات المتحدة لا تزال على اتصال بجميع الأطراف داخل العراق لاسيما المالكي الذي جاهد في التأثير بالأحداث منذ انسحاب القوات الأميركية". وتابعت القول "أما بالنسبة لتركيا فلا تزال تحافظ على القليل من التأثير على المالكي، كما ان الولايات المتحدة مع التحالف الكردستاني، ممثل المكون الثالث والمهم من العراق الذي حاول تهدئة الوضع بين العراقية ودولة القانون من خلال عقد مؤتمر وطني للتصدي لبعض القضايا العالقة في العراق. وقد تابعت تركيا هذا الأمر من خلال إرسال دعوة إلى رجال الدين من مختلف الأطياف للاجتماع في اسطنبول نهاية الشهر الحالي في محاولة لحصر الخلافات حول مستقبل العراق".وختمت الصحيفة بالقول "ستواصل الولايات المتحدة الضغط على المالكي لإيجاد أفضل سبل للتعاون السياسي والطائفي، كما هم بحاجة إلى الوصول لحل في قضية الهاشمي المستمرة منذ أسابيع". وقالت "من ناحية أخرى يمكن للتحالف الكردستاني أن يلعب دور الوسيط بين العراقية ودولة القانون، وهم الأكثر عرضة للقيام بهذا الدور إذا حصلوا على دعم من الولايات المتحدة وتركيا".

يذكر أن العراق يعيش أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديم طلب إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢) العودة إلى جلسات مجلس النواب، وفي (٦ شباط ٢٠١٢) إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء.

شكت تقصير الأجهزة الأمنية.. واتهمت مسؤولي السجون بتكرار هروب المعتقلين

ظاهرة السطو المسلح في بغداد تستفز الأمن والدفاع البرلمانية

□ بغداد/ المدى

شكت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، ضعف الأجهزة الأمنية في ملاحقة عصابات الجريمة المنتشرة في الفترة الأخيرة في بعض الأحياء السكنية في بغداد، في حين عزت تكرار عمليات هروب السجناء الى مخالفة المسؤولين إدارة السجن.

وكانت تقارير صحفية قد تناقلت في الفترة الماضية أخبار انتشار كثيف للعصابات المسلحة، لا سيما في منطقة البساتين في بغداد، اذ نقلت هذه التقارير عن اهالي المنطقة قولهم ان عمليات السطو المسلح تحدث بشكل شبه يومي برغم تواجد العناصر الأمنية في ذلك الحي.

وطالبت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، وحسب حاكم الزاملي، القوات الامنية ببذل المزيد من الجهود للحد من عمليات السطو المسلح التي انتشرت مؤخرا في بعض مناطق بغداد.

ونقلت وكالة الفرات نيوز عن الزاملي قوله " ان لجنتنا طالبت وزارة الداخلية وبعض قوات وزارة الدفاع التي تتولى امن بعض مناطق بغداد بالتركيز على عمليات السطو المسلح التي تحدث في عدد من الاحياء السكنية".

وأضاف ان " طلب لجنة الأمن والدفاع من القوات الامنية يأتي بعد ان ثبت لها ان هناك ضعفا في الأداء الرقابي لتلك القوات على المناطق التي تحدث بها عمليات السطو المسلح".

وتابع "كما ان الإجراءات القضائية المعمول بها ساهمت في خروج العديد من المجرمين المتورطين بجرائم السطو وغيرها مما يتطلب فرض عقوبات رادعة على من يقوم بتلك الجرائم ".

وكانت الأمن والدفاع البرلمانية قد انتقدت في وقت سابق تخصيص مبلغ ١٧ مليار دولار للوزارات الأمنية ضمن الموازنة المالية العامة للدولة لعام ٢٠١٢ .

ويرى أعضاء في اللجنة ان " ما خصص للوزارات والمؤسسات الأمنية من مبالغ والتي تصل الى ١٧ مليار دينار ضمن الموازنة المالية لعام ٢٠١٢ هو دون المستوى المطلوب ويعد مبلغاً قليلا ولا يساعد على عمل الاجهزة الامنية في هذه الفترة الحالية، لاسيما وان أمن وسلامة المواطنين هو من أولويات عمل الحكومة، وهناك بالضرورة اجراء مناقلات بين أبواب الموازنة الأخرى من أجل تأمين المبالغ الكافية لتغطية نفقات الأجهزة الأمنية".

وفي موضوع آخر، عزت اللجنة تكرار عمليات هروب السجناء الى مخالفة المسؤولين عن إدارة السجون لضوابط الاعتقال والحبس .

وقال رئيس اللجنة حسن السنيد في تصريح لوكالة كل العراق " نحن في البداية نوصي جميع حراس السجناء والمسؤولين عن الحراسة بانتقاء الحراس واجراء مقابلات لهم وتوثيقهم، بالإضافة الى ضبط نقاط الحراسة واعتماد آليات معينة في استبدال الحراس وأوقات مناوبتهم ودوامهم لذا عندما تخالف هذه الضوابط في السجون تحدث وتتكرر عملية هروب للسجناء".

وأضاف "بالحقيقة انه لا يوجد خلل في أصل عملية الحماية الأمنية للسجون والمعتقلات، وإنما الخلل في اختراق بعض العناصر من الحراس وعدم ضبط الحواجز والأبواب للسجون بالشكل المطلوب".

يذكر أن عمليات هروب النزلاء والمعتقلين من السجون تتكرر بين فترة وأخرى وأكثر الفارين من المنتمين للجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة ، وكانت ابرز عمليات الهروب هي هروب [١٢] معتقلا من تنظيم القاعدة من أحد السجون في محافظة البصرة العام الماضي .

وفي الفترة الأخيرة كشف عضو لجنة الامن والدفاع النيابية حاكم الزاملي عن هروب احد نزلاء سجن البلديات من أحد المستشفيات شرقي العاصمة بغداد وهو مدان بعمليات خطف وتسليب".

وكان خمسة سجناء منتمين لتنظيم القاعدة قد فروا في ٢٦ كانون الثاني الماضي من سجن تابع للواء الخامس في الشرطة الاتحادية.

استنفار امني لمتابعة عناصر الجريمة المنظمة... ارشيف